بسم الله الرحمن الرحيم

رواة موطأ مالك وعلماء القيروان

بقلم: الدكتور عبد المجيد التركي
مدير بحوث بالمركز الوطني للبحث العلمي بباريس

في إطار هذا الملتقى السنوي والمخصّص هذا العام للإشادة بدور القيروانَ التاريخي كمركز علمي مالكي بين المشرق والمغرب حتى القرن الخامس للهجرة، رأينا من المناسب أن يركز حديثنا أولاً على شخصية الامام مالك الفقهية التي تمثلت في أدب المسائل كما تمثلت في رواية الحديث النبوي وأثر الصحابة والتابعين لهم.

ثمّ ثانياً بدا لنا من المفيد أن نقتصر على كتاب الموطأ الذي بناه الامام على رواية الحديث والأثر وان شفعهما أحياناً بالرأي الشخصي أو عمل أهل المدينة، ذلك أن الملتقيين السابقين اللذين عقدهما هذا المركز في هذه المدينة المباركة اقتصرا على أدب المسائل من خلال شخصية سحنون (240/ 854) صاحب «المدوّنة» ثمّ شخصية ابن أبي زيد القيرواني (386/ 996) صاحب «الرسالة» و«الجامع» و«النوادر والزيادات» على المدوّنة.

وكان للقيروان دور فعّال في أدب المسائل الفقهية كحلقة وصل بين المشرق المتمثل في عواصمه الثَّقَافِيّة الكبرى مثل المدينة المنوّرة والكوفة والفسفاط وبين المغرب المتمثّل في مدنه الكبرى مِنْ أمثال قرطبة. وكان لها

أيضاً دور فعّال في أدب رواية الحديث والأثر تمثّل في رواية الموطأ والنظر فيه متناً وخاصة سنداً.

ولنا تخطيط يرتكز على ثلاثة عناصر:

1) ـ مالك بين أدب المسائل الفقهية ورواية الحديث.

2) ـ روايات الموطأ الشهيرة التي وصلت إلينا في مخطوطات معروفة.

3) ـ علماء القيروان وروايات الموطأ.

مالك بين أدب المسائل الفقهية ورواية الحديث

من الروايات المشهورة والتي ردّد صداها القاضي عياض (544/ 1145) في ترتيب المدارك أن الامام مالك بن أنس (179/ 796) قضى نحو الأربعين سنة في تدريس الفقه، تارة على صورة أجوبة على سائل يلقيها عليه طلبته وأخرى في صيغة رواية أحاديث للنبي ﷺ أو آثار لأصحابه وتابعيهم[1].

فكان أن حرص عدد غير قليل من طلبته الكثر على تدوين المسائل والأجوبة أو أحاديث الموطأ أو كلا النوعين من التدريس. فكان لأسد بن الفرات (213 أو 214/ 828 أو 829) رواية للموطأ كما كانت له مسائل. وقل مثل ذلك بالنسبة لشيخه ابن القاسم (191/ 806) أو لعبدالله بن وهب (197/ 819).

ثمّ أنّ مالكاً يمثل في نظر المؤرخين حلقة هامّة في تاريخ تطوّر الفقه الاسلامي، فلقد سبقته مدرسة العراق التي يتزعمها أبو حنيفة (150/ 767) وكان اعتمادها على الرأي قويّاً وغالباً. ومالك نفسه درس على ربيعة بن

(1) لتحديد هذه الفترة بالأربعين سنة، لنا شهادة تلميذ لمالك وهو عبدالله بن نافع المدني المعروف بالصائغ (186/ 802) الذي قال: «صحبت مالكاً أربعين سنة ما كتبت منه شيئاً وإنّما كان حفظاً أتحفظه». انظر ترتيب المدارك لعياض، ج 3 ص 129 بتحقيق عبد القادر الصحراوي، الرباط 1388/ 1968. وهذه الطبعة في 8 أجزاء (ج 1: 1383/ 1965 وج 8: 1403/ 1983) وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. ويمكن أن نحيل أيضاً على طبعة بيروت بتحقيق أحمد بكير محمود في 4 أجزاء ومجلّدين مع ثالث للفهارس وفي 1387/ 1967.

فرّوخ (132 أو 133 أو 143 / 749 ـ 760) الملقب بربيعة الرأي لترجيحه استعمال هذه الأداة المنهجية على غيرها من أدوات التخريج الفقهي. وكذلك تبعت مالكاً مدرسة أخرى اختلفت عن سابقتها وتمثلت في مذهب الشافعي (204/ 819) ثمّ ابن حنبل (241/ 855) ثمّ داود الظاهري (270/ 883) وكانت هذه المذاهب تشترك في اعتمادها على الحديث قبل كلّ شيء باعتباره يكمّل القرآن ويشرحه ويبيّنه وترفض الرأي في أشكاله المختلفة من تعليل واستحسان واستصلاح واجماع محليّ منبثق عن اجتهاد وعمل، هذا وقد حاول الشافعي وتبعه في ذلك ابن حنبل الابقاء على القياس ولكن في شكل مقنن محكم فلا يصدر حكمه إلّا عن أصل واضح من كتاب أو حديث كما حاول الابقاء على الاجماع ولكن بعد رفعه من المستوى المحلّي ـ المدني أو الكوفي ـ إلى مستوى إجماع المسلمين قاطبة ٱلّذِي لا يمكن أن إلّا على أصل يكون قد علمه البعض فاختفى على الباقين[1].

ويمثّل مالك هذه المرحلة الهامّة بين الرأي والحديث بتدريسه المعتمد على المسائل الفقهية والأحاديث النبوية، بل حتى ببنائه للموطأ كما يبدو في الروايات المختلفة، فاذا ما قارنّا بين روايتين متباعدتين في الزمن تباعد رواية علي بن زياد (183/ 799) عن رواية يحيى بن يحيى الليثي (234/ 848) بان لنا التطوّر الواضح والحاصل في بنية الكتاب فإذا هي قائمة على الحديث كما هي قائمة على المسائل الفقهية في الرواية الأولى، واذا هي في الثانية مرتكزة أساساً على الحديث والأثر يتبعهما هنا أو هناك رأي لمالك أو مثل من عمل أهل المدينة.

---

(1) انظر مقدمة في الفقه الاسلامي ليوسف شخت بالانجليزية، الصادر في أوكسفورد سنة 1964 والمحال عليه هي الطبعة الفرنسية الصادرة بباريس في 1983 بترجمة بول كامب وعبد المجيد التركي. انظر القسم الأول التاريخي الفصل السادس، ص 35 إلى 62. ومن المعروف أن ابن حنبل يقبل القياس الجليّ ويقول باجماع المسلمين وهما أصلان يرفضهما داود الظاهري.

روايات الموطأ الشهيرة والتي وصلت إلينا في مخطوطات معروفة

ملاحظات عامة:

لقد أحصى القاضي عياض في ترتيب المدارك اثنتين وخمسين رواية، إلاّ أنّه اقتصر على عشرين منها تلك التي اشتهرت أو وقف عليها أو كان في رواية شيوخه، أو نقل منها أصحاب التأليف في اختلاف الموطآت[1]. وذهب ابن ناصر الدين المتوفي في دمشق في (842/ 1438) إلى احصاء تسعة وسبعين راوياً[2].

وهذه الروايات تختلف في ما بينها اختلافاً جوهرياً فيمسّ بناء المادة أكثر ممّا يمسّ طبيعتها. فلقد مرّ بنا أنّ في موطأ ابن زياد من المسائل الفقهية ما لا نجد له مَثِيلاً في رواية يحيى الليثي إلى حدّ أنّ الشيخ محمد الشاذلي النيفر عندما حقّق القطعة التي عثر عليها في المكتبة الأثرية بالقيروان من موطأ ابن زياد أحال في عملية المقارنة بينه وبين النصوص القابلة للمقارنة إلى موطأ يحيى الليثي وموطأ الشيباني وكذلك إلى كتب المسائل الفقهية مثل

---

(1) انظر ترتيب المدارك لعياض، ص 88 و89 (طبعة الرباط في 1386/ 1966) بتحقيق عبد القادر الصحراوي وعبارة القاضي هي: «فهؤلاء الذين حقّقنا أنهم رووا عنه الموطأ ونصّ على ذلك أصحاب الأثر والمتكلمون في الرجال».

(2) انظر في دراسات في مصادر الفقه المالكي لميكلوش موراني (تعريب جماعة من الاساتذة المصريين) بيروت 1409/ 1988، الفصل الرابع: ابن ناصر الدين، اتحاف المسالك برواة الموطأ عن الامام مالك، ص 230 إلى 264. ونص قائمة رواة الموطأ هو في ص 257 إلى 261.

مدوّنة سحنون. وقد يكون الاختلاف سطحياً باعتبار تصنيف الكتب داخل الموطأ وكذلك ترتيب الأبواب داخل الكتاب الواحد وأيضاً نظام سياق الأحاديث داخل الباب الواحد. بل إنّك قد تقف على أكثر من حديث انفردت بسرده بعض الروايات، هذا بقطع النظر عن اختلاف الألفاظ ولو كان ضئيلاً بين رواية وأخرى، وكلّ هـذا سَبَقَ أن أشار اليه أصحاب الطبقات والتراجم والسير الذين ارّخوا للامام فلاحظوا أنه كان يُنقّح سنة بعد سنة الموطأ فيحدث له أن يقرّ حديثاً كان قد أمسك عن روايته من قبل أن يقوم بالعملية المعاكسة.

والملاحظ أولاً وبصورة عامّة أن هذه الروايات المتعدّدة بل حتى المختلفة في ما بينها وان تفاوتت درجة اختلافها! تشمل القضاء الاسلامي القائم عصرئذ. إلاّ أن هؤلاء الرّواة وان كانوا ينتمون إلى معظم عواصم الاسلام إلاّ أنّ أشهرهم كانوا يقيمون في الحجاز والعراق ومصر وإفريقية والاندلس.

وكانت هذه الروايات يمتدّ أمدها في الزمن حتى تصل إلى أربعين سنة، أي مدّة تدريس مالك المحتمل[1] وقد سبق أن لاحظنا أنّ أبلغ مقارنة هي التي تمسّ روايتين تبعد الواحدة عن الأخرى في الزمن أقصى ما يمكن البعد. ثمّ أنّ بعض من أرّخ للامام طاب له أن يسجل تاريخ وفاة راويين عنه، أحدهما يعدّ من شيوخه والثاني من تلاميذه فبدت له المدّة الفاصلة بين وفاة هذا وذلك مائة وسبعا وثلاثين سنة[2].

(1) انظر أعلاه البيان 1.
(2) انظر الموطأ لامام دار الهجرة مالك بن أنس (93/ 179) رواية أبي مصعب الزهري (150 ـ 242) بتحقيق بشّار عوّاد معروف ومحمود محمد خليل وتعليقها (بيروت في جزءين 1412/ 1991 و1992) ج 1، ص 32. وفي هذه الصفحة من مقدّمة التحقيق ـ نقلاً عن الحافظ أبي بكر الخطيب، صاحب السابق واللاحق ـ ذكر لتحديث الزهري وزكرياء بن دويد الكندي عن مالك وبيان أن بين وفاتهما 137 سنة أو أكثر من ذلك. وفي بيان 6 من ذات الصفحة طاب للمحققين أن يلاحظا أن ليس للخطيب أن يعتدّ بمثل هذا، ذلك أنّ الراوي الثاني «كذاب أشر» وأنه حسب الذهبي في الميزان ادّعى =

ثمّ إنّ مدى هذه الروايات يتّسع اتّساع الافق الفقهي وقتئذ. وكان هذا الأفق كما سبق أن أشرنا اليه ـ يتّسم بتسابق بين نزعتين قويّتين، نزعة إلى تغليب استعمال الرّأي الفقهي على اعتماد الحديث النبوي ثمّ نزعة إلى الاستعمال المعاكس. فكان أن تتلمذ على الامام مالك بن أنس محمد بن الحسن الشيباني (189/ 804) الذي سيصبح أحد صاحبي أبي حنيفة الكبيرين ولنا من الشيباني رواية يعتمدها الفقهاء والمحدّثون مثل اعتمادهم بقيّة الروايات وكلّ يعتمد بمقدار ما يسوقه إليه اجتهاده أو يفرضه عليه التزامه بمذهب فقهي معيّن إلاّ أن الحنفية يفضّلون رواية محمد بن الحسن لا لأنه من كبارهم فقط بل لأنها أيضاً قد خلت من الاحالة على رأي مالك أو رأي علماء المدينة واقتصرت على ما نقل مالك من الحديث والأثر وأضافت إليه ما يأخذ به الحنفية من أقوال إما مهم تعقيباً على روايته الحديث أو الأثر وفي نهاية كلّ باب تقريباً وأحياناً أكثر من مرّة وذلك على شكل تعليق من قبيل: وبهذا نأخذ... وهو قول أبي حنيفة[1].

الرواة المشهورون:

1) ـ يحيى بن يحيى الليثي (234/ 848) وهو أشهر الرّواة على الاطلاق. وقد سجّل له الاسبقية على غيره القدماه والمعاصرون على حدّ سواء ابتداء بابن عبد البرّ (463/ 1070) وختاماً بالطاهر بن عاشور (ـ 1973)[2]

= السماع من مالك والثوري والكبار وزعم أنه ابن مائة وثلاثين سنة وذلك بعد الستّين ومائتين».

(1) انظر أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك لمحمد بن علوي المالكي الحسني (الدوحة ـ قطر 1400 هـ) وفيه عرض دقيق لحجج الحنفية في ترجيحهم رواية الشيباني على رواية يحيى الليثي، وذلك في المبحث الخامس من ص 186 إلى 195 واعتراض محمد بن علوي على هذه الحجج.

(2) انظر كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لأبي بكر بن العربي المعافري بتحقيق محمد عبدالله ولد كريم، بيروت 1992 في 3 أجزاء، انظر خاصّة المقدّمة، المبحث الثاني، اهتمام المغاربة برواية يحيى بن يحيى، ج 1 ص 60. وفيها بالاضافة إلى ما ذكر إيراد قول محمد بن جعفر الكتّاني.

ومروراً بالقاضي عياض[1] والكلّ متّفقون على سبقه على غيره، خاصّة في أقطار الغرب الاسلامي وبصفة أخصّ في موطنه بلاد الاندلس.

ونحن إذا اعتمدنا كمقياس على اتّساع الشهرة وأحقية السبق كثرة النسخ التي وصلت الينا أمكن لنا التأكيد على وجود مئات من النسخ لموطأ يحيى احتفظت بها مكتبات المشرق والمغرب الاسلاميين على حدّ سواء، وبهذا الاعتبار وحسب ما بلغ اليه علمنا في هذا المجال تأتي بعدها رواية الشيباني التي احتفظت مكتبات المشرق بعشرات من النسخ منها وتحلّ في مؤخرة الركب رواية ابن زياد التي لم تصل إلينا إلاّ في قطعة جدّ صغيرة احتفظت بها هذه المدينة المباركة، القيروان العتيدة. ولنا عودة لها لتفسير لا لتعليل هذه الظاهرة.

أما يحيى الليثي فقد ترجم له القاضي عياض باسهاب[2] بينما أعرض عن غيره من رواة الموطأ أو تعرّض له بالذكر السريع، كما سيأتي بَيَانُهُ. فهو إذا روى الموطأ أولاً بالاندلس عن زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون (193 أو 94 أو 99/ 814) قبل رحلته إلى مالك التي نصحه بها شيخه. ويعتبر زياد هذا أول من أدخل إلى الاندلس كتاب مالك ثمّ تلاه يحيى[3] ورحل يحيى مرّتين إلى المشرق سمع في أولاهما من الامام وَكَانَتْ سِنُّهُ إذ ذاك ثماني وعشرين سنة. وسمع الموطأ غير أبواب في كتاب الاعتكاف شك فيها فبقي يحدّث بها عن زياد. أما في الرّحلة الثانية إلى المدينة المنوّرة فوجد الامام عليلاً فأقام بها حتى وفاته وحضر جنازته فاقتصر على رواية ابن القاسم وتفقه به ثمّ رجع

(1) انظر من ترتيب المدارك «باب في اعتناء الناس بكتاب الموطأ وتهمّمهم به» ج 2، ص 80 إلى 82. والمحال عليه هو طبعة الرباط فقط وفي كامل هذه البيانات. وفي ج 4 ص 108 من طبعة الرباط 1390/ 1970 بتحقيق عبد القادر الصحراوي، يذكر القاضي أنّ الطلبة كانوا يرحلون من جميع بلاد الاندلس لسماع هذه الرواية عن أبي عيسى يحيى بن عبدالله. وكان عددهم يزيد على 500 حسب شهادة ابن عفيف.

(2) ترتيب المدارك ج 3 ص 379 إلى 394.

(3) المصدر السابق ج 3 ص 116 و 117 وكذلك ص 380.

إلى الاندلس[1].

وقد أحصينا لموطأ يحيى ما يقرب من عشرين نسخة كلّها قديمة، بعضها يرجع إلى القرن السادس بل إلى بدايته والبعض الآخر إلى القرنين السابع والثامن وهي - متجمّعة - تصلح كأساس لاقامة تحقيق علمي ونقدي. وهذا لا يعني أنّ ما صدر لحدّ الآن من طبعات غير صالح، بل فقط أنه لا يستجيب لمتطلبات قواعد التحقيق النّصي الحديث[2] ذلك أنه ينبغي أولاً تجميع المخطوطات المحتملة الافادة ثمّ انتقاء البليغ منها سواء لقدمه أو لمراجعة نصّه على يدي علماء مشهورين أو لتعاليق في طرره سجّلها فقهاء معروفون بدقّتهم وتحريّهم أو حتى قرّاء عاديّون، إلاّ أنهم حرصوا على أن يسجّلوا في طرّة النصّ ما استفاد من شروح للموطأ برواية يحيى أو حتى غيره، وهي شروح لم تصل إلينا أو وصل البعض منها في نتف قد لا تفيد. وبعد عملية الانتقاء تأتي المقابلة بين جميع النسخ المحتفظ بها ونذكر بأنا قدّرناها بالعشرين. ولأسباب عملية وبما أننا لا نملك نسخة بخطّ المؤلف أو بخطّ أحد تلاميذه مع مراجعته إيّاها فلا مناص من افراد نسخة واحدة لعلّها تكون الأكثر قدماً لنعتبرها النسخة الأصل ونقابل عليها بقيّة النسخ وذلك حتى نسجّل على شكل بيانات هامشيّة أسفل النصّ أهمّ الاختلافات أو ما بدا لنا ذا قيمة إذ يوفر لنا قراءة محتملة الصواب والصحة، ولم يقو الاحتمال حتى تثبت في صلب النصّ لتحلّ محلّ قراءة النسخة الأصل إن كانت أقلّ حظّ من هذا الاحتمال مع التنبيه على ذلك طبعاً ولم تضعف حتى تترك جانباً وتُهمل.

ثمّ تأتي الفهارس المختلفة والمعروفة كفهرسة الآيات والأحاديث والآثار والأعلام والكتب وحتى الكلمات الفنيّة الواردة في الموطأ، ان أمكن!،

---

(1) المصدر السابق ج 3 ص 3 ص 380 و381.

(2) لا بأس بالتذكير بأن الموطـأ بهذه الرواية طبع أولاً في تونس في 1280/ 1863 ثمّ في دلهي في 1216 و1307 ثمّ في القاهرة ابتداء من 1308 ثمّ 1349. وما زالت الطبعات تتوالى إلى يومنا هذا خاصّة في بيروت والقاهرة.

إلاّ أنّ الذي نريد التأكيد عليه هو القيام بالمقارنة المنتظمة والمتّصلة بين رواية يحيى من جهة وبين بقيّة روايات الموطأ وعددها ثمان كما سيأتي تفصيله، واذا ما تمت هذه العمليّة فالمنتظر أو على الأصحّ المرتجى! أن نحصل على القاسم المشترك بين كلّ الروايات المدروسة. ثمّ إنّه من المفيد أن نخرج بفكرة دقيقة قدر الامكان عن التطوّر الحاصل في تدريس الامام للموطأ وهو ما سبق أن عرّجنا عليه في التقديم[1].

2) ـ محمد بن الحسن الشيباني (189/ 804) صاحب أبي حنيفة. وقد سبق أن أشرنا إلى أنه يأتي في الدرجة الثانية بعد يحيى الليثي من حيث الشهرة والسّبق وذلك اذا اعتبرنا ما وقفنا عليه من عشرات النسخ لروايته في مكتبات اسطنبول خاصّة.

وبالرغم من أننا طالعنا عدداً هامّاً من المخطوطات المشرقية تصلح بمجموعها لاقامة نشرة علميّة نقديّة من قبيل ما وصفنا بالنظر لرواية يحيى، فليس في نيّتنا القيام بهذا العمل في أمد قريب على الأقل، ونكتفي بطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف، فهي رغم نقائصها مفيدة لعمليّة المقارنة التي أشرنا إليها منذ قليل[2].

وسمع محمد بن الحسن من مالك ثلاث سنين الموطأ ولا شك، وسمع منه عدداً من الاحاديث النبوية يقدّر بسبعة آلاف. ولقي اقبالاً على دروسه في العراق والتي يحدّث فيها عن الامام مالك فكانت حلقته تضيق عَـنِ الطلبة[3].

---

(1) وذلك باقتراح المقارنة بين روايتين متباعدتين في الزمن مثل روايتي ابن زياد ويحيى الليثي.

(2) نشير هنا إلى موطأ الامام مالك عبدالله مالك بن أنس الاصبحي المتوفي 179 هجرية، وقد صدرت أول مرّة في القاهرة. وقبل هذه صدرت عدّة طبعات للرواية في لوديانا 1876 ولوكنو 1880 وقازان 1909.

(3) انظر مقدّمة عبد الوهاب اللطيف ص 23.

ولقد أشرنا منذ قليل إلى المقارنة التي يقيمها الحنفية بين هذه الرواية ورواية يحيى الليثي والتي يخرجون منها بتفضيل عمل صاحبهم. ولقد مرّ بنا أنهم يستحبّون فيه خلوّه من الإحالة على رأي مالك أو عمل أهل المدينة وتعويضها بأخبار مروّية عن غير مالك مرفوعة أو موقوفة وباجتهادات كثيرة لمحمد الشيباني يخالف فيها مالكاً بل حتى أبا حنيفة وأصحابه. الحاصل أنهم يعتبرون روايته أكمل في السماع عن مالك مباشرة[1].

3) ـ سويد بن سعيد بن سهل الحدثاني (240/ 1448).

لا نعرف عنه إلا ٱلنَّزْرَ القليل المبثوت في كتاب التهذيب لابن حجر العسقلاني (852/ 1448) يكنى أبا محمد وينسب بالهروي، والغالب عَلَيْهِ نسبته إلى الحديثة وهي بلدة على الفرات. وينسب أيضاً بالانباري أي إلى المدينة المعروفة والتي تعتبر حدّ فارس عند الجغرافيين العرب كالبكري. وروى عن مالك كما روى عن غيره وروى عنه جماعة من المحدثين من أمثال ابن أبي شيبة ومسلم وابن ماجه وتوفي مسناً عن مائة عام كما يذكر ابن حجر[2].

واعتبر في الجملة ثقة صدوقاً في روايته وإن كانت لبعض المحدّثين عليه مآخذ. فكان في نظر أبي حاتم يدلّس ويكثر في الرواية. وكان في حكم البخاري، وقد عمي، يلقن ما ليس من حديثه[١٧].

ولقد حققنا النّص بالاعتماد على ثلاث نسخ هي على التوالي من الظاهرية بدمشق ومن السليمانية باسطنبول ومن مكتبة المغفور له الاستاذ الكبير محمد الطاهر بن عاشور (1973) والمقدّر أن يصدر الكتاب في بيروت

---

(1) انظر أعلاه البيان 7 ويضاف إلى ما سبق مقدّمة عبد الوهاب عبد اللطيف ص 23، 25.

(2) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (852/ 1448) في جزءين، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف القاهرة 1380 هـ، والمحال عليه هو الجزء الأول ص 340، 596. وانظر احالات أخرى في أنوار المسالك المذكور أعلاه، ص 233 و 234.

في هذا الشهر، أفريل من سنة 1994[1].

4) ـ يحيى بن عبدالله بن بكير القرشي المخزومي (231/ 845).

وهو أيضاً لا نعرف عن حياته إلاّ النزر القليل. وقد أورد القاضي عياض اسمه في المدارك ضمن أربعة تراجم لعلماء من الاندلس ونبّه على أخذهم عنه[2] وكذلك عقد له ترجمة قصيرة ذكر اسمه كما أثبتناه[3] وأرجع نسبه إلى ولائه لبني مخزوم مع تحفظ في صحة النسبة واعتبره فقيه فقهاء مصر، ولاه القاضي العمري مسائله مع أشهب. وأثبت سماعه الموطأ وغيره من مالك كما أثبت سماعه من غيره خاصّة الليث[4]. ونقل فيه القاضي رأي من يوثق روايته عن الليث كالباجي وابن عدي كما نقل في حذر ـ رأي مَنْ يشكك في سماع الموطأ عن مالك بقراءة حبيب بن أبي حبيب كاتب الامام. وذكر فيه رأي أبي حاتم المحدّث: «يكتب حديثه ولا يحتج به» وتعرّض كذلك لتضعيف النسائي إيّاه[5].

هذا وان كان القاضي يؤكد أن قد روى عنه البخاري وخرّج عنه في الصحيح كما روى عنه غيره من المحدّثين أمثال ابن حنبل وأبي داود[6] إلاّ أن محمد بن علوي يؤكد في أنوار المسالك أنه تتبّع في الكتب الستّة ومسندي أحمد بن حنبل والدارمي فلم يجد إلاّ أربعة أحاديث أخرجها البخاري لمالك

(1) والمنتظر أن يصدر في 606 ص منها 40 للتقديم و501 للنص والبقية للفهارس والمقدّمة بالفرنسية.

(2) ترتيب المدارك ج 4، ص 270 و442 و443 و448 و449و461 وهم على التوالي: أسد بن حارث، اشبيلي ثمّ داود بن عبدالله القيسي ثمّ إبراهيم بن لبيب، قرطبي ثمّ إبراهيم بن محمد بن باز ثمّ محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن قيس ثمّ عامر بن معاوية بن عبد السلام بن زياد.

(3) المصدر السابق ج 3، ص 369 إلى 371.

(4) المصدر السابق ج 3، ص 369 إلى 370.

(5) المصدر السابق ج 3، ص 370.

(6) المصدر السابق ج 3، ص 369.

من طريق ابن بكير ثمّ ذكر ما هي[1] هذا وقد حرص على توثيق روايته للموطأ فأكد ـ نقلاً عن عياض ـ أنّ «سماعه عن مالك بقراءة غير حبيب فصحيح»[2].

والذي يعنينا بصورة خاصّة في ما كتب عياض هو بالاضافة إلى حرصه على توثيق رواية ابن بكير عن مالك عن طريق غير حبيب، تأكيده أن قد «روى عنه من أهل الاندلس وإفريقيّة والمغرب جماعة» وسمّى منهم يحيى بن عمر وفرات بن محمد وإبراهيم بن باز[3]. وكان بامكانه اضافة ابن أبي زيد القيرواني الذي ذكره مرّتين في الجامع[4] وأكثر من مرّة في النوادر والزيادات كمصدر أساسي يستشهد به كما أكد ذلك الباحث م. موراني[5].

ولا بأس بأن نذكر بأننا وقفنا على عدّة مخطوطات نعتمدها لتحقيق نريده علميّاً ونقدياً ونتمنى اصداره قريباً جدّاً ليعوّض الطبعة القديمة الصادرة في الجزائر[6] في 1907 ومن المفيد أن ننوّه بعمل الباحثة صباح زخنيني التي انتهت من تحقيق رواية ابن تومرت للموطأ باشراف الأستاذ أبو لبابة حسين مدير المركز الذي يستضيفنا اليوم. فمن المعلوم أنّ مؤسس الدولة الموحدية المتوفي في 524/ 1130 أخذ الموطأ عن ابن بكير.

5) ـ عبدالله بن مسلمة بن قعنب الحارثي القعنبي (221/ 833).

أصله من المدينة المنوّرة وقد استقرّ بالبصرة فعدّ من البصريين. روى عن مالك ولزمه عشرين سنة حتى قرأ عليه الموطأ، كما يذكر المؤلف عن نفسه. ولكنه روى أيضاً عن غيره من كبار المحدّثين. وكان الامام يجلّه كما

---

(1) ص 44، و45.

(2) ص 44.

(3) ترتيب المدارك ج 3، ص 371.

(4) بتحقيق عبد المجيد التركي، بيروت 1990، الفقرتان127 و 127 و185 و220 و260.

(5) انظر دراسات ص 205 و 206 وكذلك 194 و195.

(6) ذكر فؤاد سزكين خطأ: عليجره: انظر تاريخ التراث العربي، ج 2، تعريب محمود فهمي حجازي وفهمي أبو الفضل، القاهرة 1978، ص 124.

كان يقدّر تقواه ودقّته في النقل الكثير من أمثال أبي زرعة وأبي حاتم وهارون ابن إسحاق الكوفي وسعيد بن منصور وأخرج عنه البخاري ومسلم. وقال فيه ابن معين: «أثبت الناس في مالك هو ومعن» بل أكد مرّة أنّه أثبتهم على الاطلاق. وعلى كلّ فهو «معدود في الفقهاء من أصحاب مالك وروى عن مالك كثيراً»[1] كما ورد في ترجمته في «الديباج» لابن فرحون.

إلاّ أنّ القاضي عياضاً لم يترجم له بل اقتصر على ذكر عمله في نشر المذهب بالبصرة[2] وعلى نقل أقواله في وصف وقار مجلس الامام[3] وفي بيان اجلال الناس له حتى أنهم يقومون بين يديه قيامهم بين يدي الأمير[4]. وحرص على نقل أقوال مالك عن طريقه[5] وكان جلوسه قريباً من مجلس الامام فربّما قعد عن يمينه[6]. الخلاصة أنّ القاضي ذكره أكثر من عشرين مرّة في ترتيب المدارك وعدّه من رواة الموطأ[7] وأشار إلى اهتمام أهل الاندلس بِـهِ إذ ألف اثنان منهم مسند الموطأ بروايته هما أبو عمر بن خضر الطليطلي وإبراهيم بن نصر السرقسطي[8].

وقد نشرت الرواية في تونس والجزائر في 1976 بتحقيق عبد الحفيظ

(1) انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، القاهرة 1394/ 1974 في جزءين ج 1، ص 411 و412.
(2) ترتيب المدارك ج 1، ص 24 من طبعة الرباط بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي.
(3) المصدر السابق ج 1، ص 155.
(4) المصدر السابق ج 1، ص 168 ثمّ ج 2 ص 35.
(5) المصدر السابق ج 1، ص 193 ثمّ ج 2 ص 65 و67.
(6) المصدر السابق ج 2، ص 16.
(7) المصدر السابق ج 2، ص 86.
(8) المصدر السابق ج 2، ص 82. وانظر كذلك أنوار المسالك ص 228 إلى 232 لبيان ما انفردت به رواية القعنبي عن رواية يحيى الليثي بزيادة بعض الأحاديث أو ايرادها على لفظ مختلف أو بزيادة أقوال وفتاوى لمالك وللتابعين. وانظره أيضاً لذكر من أخرج عنه كبار المحدّثين كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي والدارمي والاحاديث المخرجة هي على التوالي: 105 ـ 240 ـ 4 ـ 3 ـ 5.

ابن منصور بالاعتماد على قطعة منها هي من رصيد حسن حسني عبد الوهاب (1968) وقد ألحقت بالمكتبة الوطنية بتونس. وقد وقفنا على نسخة أخرى أكمل إذ نقدّر حجمها بثلاثة أضعاف القطعة وهي في حالة جيّدة وقد أشرفنا على الانتهاء من تحقيقها ضمن مشروعنا الخاصّ بتحقيق ما لم ينشر أو نشر جزئياً، أو كاملاً بدون تحقيق من روايات الموطأ. ومنذ قليل أشرنا إلى عملنا الحالي في رواية ابن بكير ونبّهنا على صدور رواية الحدثاني في بيروت في هذا الشهر بالذات وبتحقيقنا كذلك.

6) ـ أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري (242/ 856).

نشرت روايته في بيروت في جزءين عن مخطوطة متحف سالارجنك بحيدر آباد الدّكن في 1412/ 1992 بتحقيق بشّار عوّاد معروف ومحمود محمد خليل وتعليقهما. وقد قدّما للنصّ بالحديث عن مالك معتمدين عدداً ضخماً من المصادر وكذلك عن الزهري معتمدين ما لا يقل عن خمسة عشر مصدراً ما بين مخطوط ومطبوع يضاف إليه مرجع معاصر[1]. والمعروف حتى تاريخ هذه النشرة هو فقط وجود قطعة بها تسع أوراق وأخرى بها أربع أوراق وكلتاهما من بداية القرن السابع للهجرة ومحفوظتان في مكتبة دمشق الظاهرية.

وصاحب الرواية هو أحد أعيان المدينة المنوّرة من أولاد الصحابي عبد الرحمن بن عوف ولزم مالكاً وروى عنه الموطأ وتولّى قضاء المدينة وتوفي على قضائها وسنّه قد ناهز التسعين عاماً. وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما من كبار المحدّثين[1].

وتعتبر روايته آخر رواية تنقل عن الامام مباشرة. ولقد بقيت متداولة بين أهل العلم حتى عصور متأخرة وفيها من الزيادات على رواية يحيى بن يحيى الليثي مجموعة كبيرة تتمثل في أربعة وعشرين حديثاً متّصلاً لم ترد أصلاً عند يحيى أو وردت غير متّصلة وفي اثنتين وثلاثين من موقوفات

(1) انظر رواية الزهري، ج 1، ص 37 إلى 42 من مقدّمة المحققين.

الصحابة وفي سبعة عشر من أقوال التابعين وأفعالهم وفي ثمانية وستين قولاً لمالك لم ترد عند يحيى[1].

7) ـ عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي ٱلْمِصْرِيّ (197/ 812).

وهو أشهر من أن يعرّف به وقد عقد له القاضي عياض ترجمة طويلة في ثلاث عَشْرَةَ صفحة[1] والمستفاد منها أنه قرشي بالولاء بدون أنْ يؤكد اسم مولاه. وقد روى عن مالك والليث وغيرهما. أحصى منهم القاضي نحواً عن أربعمائة شيخ من المصريين والحجازيين والعراقيين وقرأ على نافع وطالت صحبته لِمَالِكٍ من سنة 148/ 765 إلى سنة وفاة الامام أي ما يزيد على ثلاثين سنة، وذلك اذا اعتبرنا أصحّ الاقوال في نَظَرِ عياض. وكانت له المكانة الرفيعة في نفس مالك حتى أنّه ليدعوه بفقيه مصر أو الامام أو العالم. ويعتبر فقيهاً ومحدّثاً معاً فكان يوثّقه الكثير من الفقهاء والمحدّثين في عصره وفي ما يليه. وكان يفرّق بين وسائل روايته فيقول: «كلّ شيء في كتبي»... أو: «كتب اليّ مالك» أو: «فقد سمعت منه» هذا بقطع النظر عمّا يعرف به من الزهد والتقوى. وتوفي عن ثمانين سنة في 197 هـ أو ما قبلها أو ما بعدها حسب الروايات. وقد روى عنه الليث وأصبغ بن الفرج وسحنون وابن بكير والحارث بن مسكين وغيرهم. وله من التآليف: «الموطأ الكبير» و«الجامع الكبير» وقد نشرت قطعة منه منذ عقود عديدة وكتاب تفسير الموطأ أي موطأ مالك بروايته. وقد نشر له الباحث ميكلوش موراني في السنتين الاخيرتين في فيسبادن في ألمانيا قطعتين من الجامع، الأول في تفسير القرآن والثاني في علوم القرآن وذلك بالاعتماد على مجموعة كبرى من أوراق كلّها في حالة من التآكل ولكنها تقرأ مع ذلك، وهي من محفوظات مكتبة القيروان العتيقة المعروفة الآن بمعهد رَقَّادَة للآثار.

وقد اطّلعنا في إحدى المكتبات على مخطوط عتيق يحتوي على ما يقرب من مائتي ورقة في سفرين. وفي بداية الأول منهما نقص بينما بداية

(1) ترتيب المدارك ج 2، ص 421 إلى 433.

الثاني هي: «السفر الثاني من الموطأ رواية عبدالله بن وهب وعبد الرحمن بن القاسم المصريين عن مالك، رواية أحمد بن عمير (. . .) عن القاسم (رحمه الله)» ومن المفيد أن نلاحظ أنّ هذه الرواية بعيدة عن الروايات المتعارفة والتي قدّمناها أي ثمانية اذا أضفنا إلى السبعة السابقة رواية ابن زياد. ولعلّ هذا البعد يفسّر نسبة الموطأ الكبير لابن وهب، بدل نسبته لمالك مباشرة. ويذكر الطرطوشي (520/ 1126) في كتاب «الحوادث والبدع» موطأ ابن وهب[1] والمقصود هو أساساً موطأ مالك بن أنس[2].

وقد روى عن عبدالله بن وهب الليث وسحنون وابن بكير صاحب الرواية التي سبق أن تحدّثنا عنها وكذلك الحارث بن مسكين المصري. ويذكر ابن أبي زيد القيرواني في كتاب الجامع روايته لموطأ ابن وهب عن الحارث هذا ضمن سلسلة رواته[3] وكذلك سماعه لابن وهب عن طريق أبي بكر (بن محمد) عن يحيى بن عمر عن الحارث بن مسكين عن ابن وهب[4].

8 ـ أبو عبدالله عبد الرحمن بن القاسم المصري (191/ 806).

ذكرنا منذ لحظة المخطوطة التي وقفنا عليها وبها رواية ابن وهب وابن القاسم لموطأ مالك. وتضيف نسخة قيل إنّها محفوظة في المكتبة الاثرية بالقيروان وفي حالة جيّدة وهي رواية سحنون عن ابن القاسم الموطأ. وليس في هذا من غرابة! فعالم القيروان ألذي أخذ عن شيخه المصري مسائل

---

(1) بتحقيق عبد المجيد تركي، بيروت 1410/ 1990، الفقرة 154 ص 198.

(2) والظاهر أن قطعة من هذه الرواية محفوظة في المكتبة الاثرية بالقيروان، وهي تشمل «كتاب المحاربة» ولم نطلع عليها بعد.

(3) انظر التحقيق المذكور أعلاه، الفقرة 283 ص 323 و324.

(4) انظر التحقيق المذكور أعلاه الفقرة 290 ص 326. ويجب أن نلاحظ بخصوص هذا المخطوط الجامع بين روايتي ابن وهب وابن القاسم أنّ عملية الجمع هذه لا تستغرب، فقد ذكر عياض في ترتيب المدارك (ج 2 ص 84) لابن حوط جمع الموطأ من رواية ابن وهب وابن القاسم كما ذكر أنه رأى لغيره جمعاً من رواية يحيى بن يحيى الاندلسي وأبي مصعب الزهري.

«المدوّنة» يكون من باب أولى وأحرى مستعدّاً للأخذ عنه أحاديث الموطأ. ولم نطّلع لحدّ الآن على هذه المخطوطة[1].

وذكرنا أيضاً منذ قليل أخذ ابن أبي زيد سماع ابن وهب عن سلسلة من الروّاة منهم الحارث بن مسكين. ونضيف أنّ صاحب الجامع أخذ عن الروّاة ذاتهم سماع ابن القاسم[2].

وابن القاسم أشهر من أن يعرّف به، وقد عقد له القاضي عياض ترجمة طويلة في خمس عشرة صفحة[3] والمستفاد منها أنه مولى زبيد بن الحارث العتقي وأنّ أصله من مدينة ٱلرَّمْلَة من فلسطين وقد سكن مصر. روى عن الليث وغيره كما روى عنه سحنون ويحيى بن يحيى الليثي والحارث بن مسكين وغيرهم. وعرف خاصّة بصحبته لمالك، وروايته عنه ٱلموطّـأ مشهورة وقد وصلت الينا مخطوطة ومحفوظة في بعض المكتبات، كما ألمعنا إلى ذلك منذ قليل. وعلى كلّ فقد أثنى عليها من أطّلع عليها من القدماء واعتبرها صحيحة وقليلة ٱلْخَطَـإ. وصاحبها أيضاً كان محلّ تقدير لدى من روى عنه أو عرفه لضبطه وعلمه وفقهه وتدقيقه. ويعتبر من المصريين الأكثر حديثاً عن مالك إذ قد صحبه عشرين عاماً أو نحوها. وعاش حتى السّتين من عمره.

ولنا عودة اليه في حديثنا عن علماء القيروان وعلاقتهم الوثيقة برواة الموطأ. ولكن يمكن التنبيه من الآن إلى أنّ الشيخ محمد الشاذلي النيفر إذ قدّم للقطعة التي حقّقها من موطأ ابن زياد حاول تفسير ظاهرة إهمال هذه

---

(1) انظر موطأ الامام مالك (رواية ابن القاسم وتلخيص القابسي) حقّقه وعلق عليه محمد بن علوي بن عبّاس المالكي ونشره بجدّة في 1405/ 1985 وفي مقدّمة المحقّق (ص 11 إلى 13) حديث عن قطعة طالعها في دار الكتب الوطنية بتونس، وهي رواية ابن القاسم للموطأ نقلها عنه سحنون، وذكر فيها أن مقابلة القطعة على رواية يحيى الليثي أثبتت زيادات فيها تتمثل في كلام مالك وأقوال فقهاء المدينة ولا تمسّ الحديث النبوي.

(2) انظر التحقيق المذكور أعلاه، الفقرة 289 ص 325 و326.

(3) ترتيب المدارك ج 2، ص 433 إلى 447.

الرّواية فبدا له أنّ الأفارقة يعتمدون رواية ابن القاسم المصرية واستدلّ على قوله بتلخيص القابسي لها بعد أن أخذها عن سحنون وفي ظنّ الشيخ الجليل أنّ عمل العالم القيرواني تفسّره طبيعة تأليفه، ذلك أنّه إذا ألف مسند حديث صِرْف فمن الطبيعي أن يتوجه إلى موطأ ابن القاسم فقيه «أقوى ما يوجد» في رواية الحديث، بينما كان بامكانه اعتماد موطأ ابن زياد ولم يفعل فهي رواية تجمع بين الحديث وأقوال مالك كما مرّ بنا(1).

9) ـ علي بن زياد (183/ 799).

وهو أشهر من أن يعرّف به فنكتفي بالاحالة على أحسن دراسة خصّ بها وهي التي حرّرها الشيخ محمد الشاذلي النيفر في تقديمه لقطعة الموطأ بروايته، وقد حقّقها ونشرها منذ عقدين تقريباً وأعيد نشرها أكثر من مرّة(2). وقد اعتمد ترتيب المدارك لعياض خاصّة وعرّف بنسبه منبّهاً في حذر إلى ما قيل عن أنّ أصله من العجم مُؤَكِّداً أنّه ولد بطرابلس الغرب ثمّ فصّل القول في مشيخته ومنها طبعاً مالك بن أنس الذي روى عنه الموطأ مؤسساً بذلك مدرسته في تونس وبالتالي في بلد إفريقيّة. وتعرّض لمميزات هذه المدرسة معتبراً سحنوناً حسنة من حسنات ابن زياد وذكر بقول عياض نقلاً عن هذا الامام القيرواني «كان أهل العلم بالقيروان اذا اختلفوا في مسألة كتبوا بها إلى عليّ بن زياد ليعلمهم بالصواب»(3) وحرص على الاشادة بتعاليه عن الوظائف وختم بالاشارة إلى وفاته ودفنه في تونس حيث قبره معروف مُتَبَرَّكٌ به ومزار.

وقدّم الشيخ الجليل القطعة وهي نسخة فريدة من أواخر القرن الثالث الهجري محفوظة في المكتبة العتيقة بالقيروان وهي تمثّل ما يقابل أربعة كتب

(1) انظر موطأ الامام مالك، قطعة منه برواية ابن زياد، تقديم وتحقيق محمد الشاذلي النيفر، الطبعة الثالثة، بيروت 1400/ 1980 المقدّمة ص 77 و78.

(2) الذي اعتمدناه هي الطبعة الثالثة. انظر البيان السابق وقد صدرت الطبعة الرابعة منه في بيروت في 1982 وبعدها لم يصدر شيء حتى هذه السنة 1994.

(3) انظر موطأ الامام مالك المذكور في البيانين السابقين ص 47 نقلاً عن ترتيب المدارك لعياض ج 2، ص 83.

من جملة واحد وستّين كتاباً التي احتوتها رواية يحيى بن يحيى الليثي وتشتمل على خمسة عشر عنواناً: الضحايا، كبداية والذبائح، كخاتمة. وختم بحثه في هذه القطعة مؤكداً أَنَّ ٱلْقَرَائِنَ تُفِيدُ صحة نسبتها إلى صاحبها[1].

ثمّ أنّ طرافة بحث الشيخ الجليل وقيمته تتمثلان خاصّة في محاولته ابراز أهمية النسخة إذ هي تحتلّ في نظره مكانة فريدة في تاريخ روايات الموطأ وتتّسم بطابع خاص «فهي نقل وآراء من مالك تمثل مذهبه واجتهاده»[2] وتضيف إلى أحاديث النبي ﷺ وأثر الصحابة وتابعي المدينة أجوبة مالك عمّا سئل عنه[3].

وقد سبق أن أشرنا إلى أنها لم تنتشر بل أهملت ويرجع محققها هذا الاهمال إلى ذلك الطابع الخاصّ الذي تتّسم به. فهي بجمعها بين الحديث وبين ما قرّره مالك وما رآه تختلف عن رواية يحيى بن يحيى الليثي مثلاً. وهذا يفسّر في نظره اقبال المحدّثين على غيرها من الروايات إذ «المقصود في الاعتماد على تلك الموطآت هو مَا جاء فيها من الاحاديث ٱلْمُدْمَجَة في كتب هؤلاء الأئمة» من أمثال البخاري ومسلم وأبي داود[4].

(1) المصدر السابق ص 48 إلى 50 ثمّ 107 إلى 109. وقد قدّم الشيخ محمد الشاذلي النيفر لهذه القطعة من ص 85 إلى 109.

(2) المصدر السابق ص 97.

(3) المصدر السابق ص 95.

(4) المصدر السابق ص 97.

علماء القيروان وروايات الموطأ

1 ـ من له صلة بالقيروان وإن لم يكن من أهلها:

1) ـ علي بن زياد من مدينة تونس وقد مرّ ذكره. وقد عدّه القاضي عياض من جملة رواة الموطأ[1] وبيّن ما كان له من العلاقة بأهل القيروان وهي صلة نوّه بها سحنون كما سبق أن ألمعنا إليه[2].

2) ـ عيسى بن شجرة المعافري وهو من أصل أندلسي. روى عن مالك فعدّه القاضي عياض في جملة الرّواة عنه[3] ولا نعرف عنه شيئاً كثيراً.

1) ـ من كان بالقيروان وعدّ من أهلها:

1) ـ أسد بن الفرات (213 أو 214/ 828 أو 829).

ذكره عياض في ترتيب المدارك من جملة الرّواة عن مالك، رحل إلى المشرق فسمع منه الموطأ[4].

وفي رياض النفوس للمالكي (توفي بعد 464/ 1072)[5] أصله من

(1) ترتيب المدارك ج 2، ص 88.
(2) انظر أعلاه البيان 48.
(3) ترتيب المدارك ج 2، ص 212 ثمّ ج 4، ص 101.
(4) المصدر السابق ج 2، ص 87 ثمّ 183.
(5) كتاب رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير مِنْ =

خراسان وقد قدم إلى القيروان في 144/ 761 وله سنتان. وفيه أيضاً ذكر سنة 172/ 788 التي خرج فيها إلى المشرق وتأكيد مواظبته على الاتصال بمالك وسماع الموطأ منه[1] وفيه كذلك حديث عن خروجه إلى العراق والدافع إليه ذلك أنه كان له سماع من الامام مثل ما كان لابن القاسم فيكتبه وهو عبارة عن أجوبة عمّا يسأل عنه. فاستقلّ الموطأ وطلب المزيد من الامام فأجابه: «حسبك ما للناس» فرأى عندئذ «أمراً يطول عليه وخاف من طول مقامه أن يفوته ما رغب فيه من لقاء الرّجال والرّواية عنهم فرحل إلى العراق»[2] وهناك لقي أصحاب أبي حنيفة فأخذ عنهم «ثمّ رحل من العراق بعد وفاة مالك إلى مصر(...) فلزم ابن القاسم وأخذ عنه الأسدية وقدم بها إلى القيروان وسمعها منه خلق كثير مع الموطأ»[٥٨].

2) ـ خلف بن جرير بن فضالة.

وقد ذكره عياض في ترتيب المدارك من جملة رواة مالك[3].

ويؤكد الشيخ محمد الشاذلي النيفر أنّ روايته للموطأ «لا شك فيها لذكر القاضي عياض وغيره» وإن كان أبو العرب في طبقاته لم يصرّح بها وانّما تستفاد فقط مّما ذكر من أنّ خلفاً روى عن الرّجال الذين روى عنهم عبدالله ابن وهب، راوي الموطأ كما مرّ بنا[4].

3) ـ جملة الرّواة عن مالك:

وهؤلاء الأربعة المشهورون ليسوا كلّ من روى الموطأ وسواه عن مالك. ولقد ذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك غيرهم ولكن بدون أن

= أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم في 3 أجزاء (الثالث للفهارس 1984) ج 1، 1403/ 1983 وج 2، 1401/ 1981 وكلّها في بيروت، انظر التقديم ص 20 م.

(1) المصدر السابق ج 1، ص 255.

(2) المصدر السابق ج ، ص 255 و256.

(3) ترتيب المدارك ج 2، ص 87 ثمّ 187.

(4) انظر موطأ الامام مالك ص 75.

يدقّق روايتهم الموطأ عن الامام بل اقتصر على ذكر روايتهم عنه إجمالاً وقد أحصينا منهم أربعة وعشرين عالماً نعت بعضهم بالقروي والبعض الآخر بالقيرواني وواحداً بقاضي القيروان. وأحصينا كذلك سبعة من العلماء من أصيلي إفريقيّة أو من الذين سكنوها فقط. وأحصينا أيضاً اثنين من مدينة تونس[1].

ثمّ إنّ صاحب رياض النفوس المالكي حرص على تخصيص طبقة هي الثالثة من فقهاء القيروان وما يليها من البلدان ومحدّثيهم. أي طبقة جميع أفرادها سمعوا مالكاً وأخذوا عنه الموطأ أو غيره. وقد أحصينا منهم خمسة وعشرين فقيهاً كلّهم قرأ الموطأ عند رجوعه إلى القيروان[2] ومن هؤلاء أبو عبد الرحمن عبدالله بن عمر بن غانم، قال عنه سحنون إنه قرأ عليهم كتاباً من الموطأ[3].

ولقد ذكر المالكي ضمن الطبقة الخامسة من علماء القيروان وعبر حديثه عن محمد بن سحنون (255/ 868) أنه رحل إلى المشرق في 235/ 849 فلقي جماعة من العلماء منهم أبو المصعب الزهري، صاحب مالك وأحد رواة الموطأ الذين قدّمناهم أعلاه[4].

ومن المفيد أنّ من يطالع رياض النفوس يقف من خلاله على عدد من الفقهاء عرفوا كرواة للموطأ وكان لهم تأثير في علماء القيروان مباشرة وبواسطة، وقد سبق لنا أن تعرّضنا لأكثرهم. وهكذا فعبدالله بن وهب ورد ذكره ثلاثاً وثلاثين مرّة في الجزء الأول وعبد الرحمن بن القاسم عشرين مرّة والقابسي صاحب ملخّص مسند رواية ابن القاسم أربع عشرة مرّة وأبو مصعب الزهري مرّتين في الجزء الأول كذلك ومرّة واحدة في الثاني ومعن بن عيسى

---

(1) ترتيب المدارك ج 2، ص 178 إلى 223.
(2) كتاب رياض النفوس ج 2، في أماكن متفرّقة.
(3) المصدر السابق ج 2، ص 217.
(4) المصدر السابق ج 1، ص 444.

القزّاز مرّة واحدة ومحمد بن الحسن الشيباني سبع مرّات ويحيى بن بكير مرّة واحدة، والكّل في الجزء الأول[1].

4) ـ ملخص مسند رواية ابن القاسم للقابسي (403/ 1012):

سبق لنا أن أثرنا ذكر هذا الكتاب أكثر من مرّة. وهو في الواقع مفيد مِنْ عدّة أوجه. أولاً: أنّه ينتمي لظاهرة أساسيّة لها مكانتها في تاريخ روايات «الموطأ» وهي كثرة تآليف مسنده بالاعتماد على رواية معيّنة. وقد أحصى القاضي عياض في ترتيب المدارك تسعة وثلاثين مسنداً، منها ما اعتمد رواية القعنبي من تأليف أبي عمر بن خضر الطليطلي وإبراهيم بن نصر السرقسطي، ومنها ما اعتمد رواية ابن القاسم كهذا الملخص الذي يعنينا الآن ومنها ما اعتمد الروايات كلّها أو بعضها كأبي ذرّ الهروي (435/ 1043) شيخ أبي الوليد الباجي والمتشدّد في نقل الحديث وصاحب مسند الموطآت[2] ثمّ أنّ هذا الملخص مفيد لمحاولة التعرّف على رواية ابن القاسم المحفوظة في بعض المخطوطات والتأكد من صحّة نسبتها إليه، وذلك في حدود معيّنة. وهو ثالثاً يفيدنا لدراسة القابسي المحدّث فحسب، بل وكذلك لتحسّس بداية اهتمام أهل القيروان بدراسة الحديث دراسة فنيّة دقيقة وإن تعلّقت بعلم الرواية أكثر من تعلّقها بعلم الدّراية. ومدرسة القيروان شبيهة في هذا الاتّجاه الجديد بمدرسة قرطبة، فكلتاهما تحاول التخلّص من سيطرة أدب المسائل المتمثل في «المدوّنة» من جهة و «العتبية» و «الواضحة» من جهة أخرى وتسعى إلى ٱلْجَمْعِ بين المسائل والحديث، الأولى بفضل القابسي والثانية بفضل ابن المكويَ (ـ 401/ 1010)[3].

---

(1) وفي الجزء الثاني ص 183 من كتاب رياض النفوس، يذكر المالكي ضمن العلماء المتوفين في سنة 314/ 926 الشيخ أبا الحسن القابسي ـ وهو غير صاحب الملخص ـ من أهل القيروان وينقل عنه عن أحمد بن نصر أنه تزوج امرأة حافظة للقرآن وكذلك للموطأ.

(2) ترتيب المدارك ج 2، ص 80 إلى 82.

(3) في ترتيب المدارك (ج 2، ص 14 و15) يفرّق القاضي عياض في تدريس الامام بين =

أمّا عن القابسي فهو في الحقيقة أشهر من أن يعرّف به، وقد عقد له القاضي عياض ترجمة طويلة في ترتيب المدارك[1] فهو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري المعروف بابن القابسي[2] سمع من رجال إفريقيّة كأبي العبّاس الأبياني وأبي الحسن ابن مسرور الدّباغ[3] والدباغ هذا هو الذي أخذ عنه القابسي موطأ ابن وهب وموطأ ابن القاسم كما صرّح بذلك في كتابه عن أحوال المتعلّمين[4] وهو الذي أخذ عنه رواية ابن القاسم عن أحمد بن أبي سليمان عن سحنون، كما ذكر في بيان أسانيده إلى هذه الرواية[5].

= الحديث والمسائل قال مطرف: وكان مالك إذا أتاه الناس خرجت اليهم الجارية فتقول لهم: يقول لكم الشيخ تريدون الحديث أو المسائل؟ فإن قالوا: المسائل خرج إليهم فأفتاهم. وإن قالوا الحديث، قال لهم اجلسوا، ودخل مغتسله فاغتسل وتطيّب ولبس ثياباً جدداً ولبس ساجه وتعمّم ووضع على رأسه طويلة وتلقى (15) إليه المنصّة فيخرج إليهم وقد لبس وتطيّب وعليه الخشوع ويوضع عود فلا يزال يبخر حتى يفرغ من حديث رسول الله ﷺ. والظاهر أن ابن المكوي هو أول من أقام تدريسه على نظام الامام. يقول عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك (ج 7، ص 129) من طبعة الرباط 1402/ 1982 بتحقيق أحمد أعراب «وكان يتكلم عنده يوم الاثنين في الموطأ وما شاكله ويوم الثلاثاء في المدوّنة والمستخرجة وما جانسهما» والملاحظ أنّ المقصود بالمستخرجة هو العتبية وأن عمل ابن المكوي القرطبي المتوفى سنتين بعد القابسي شبيه بعمل زميله القيرواني، فإن كان الجمع بين الحديث والمسائل ظهر في تدريس الأول فقد ظهر في تآليف الثاني، حسب ما وصلنا منها أو احتفظ بذكره القاضي عياض كما سيأتي بيانه في متن نصّنا بعد قليل.

(1) ج 7، ص 92 إلى 100.

(2) يقول عياض في ترتيب المدارك (ج7، ص 99) لتعليل هذه التسمية «ولم يكن أبو الحسن قابسياً وانّما كان له عمّ يشدّ عمامته شدّ القابسين فسمي بذلك وهو قيرواني الأصل.

(3) المصدر السابق ص 92.

(4) انظر مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس رقم 4595 ورقة 46 وجهاً.

(5) انظر أسانيد القابسي إلى موطأ ابن القاسم ص 40 و41 من مقدّمة الملخّص، فعن الدباغ عن أحمد بن أبي سليمان ومحمد بن بسيل عن سحنون عن ابن القاسم - والسند ذاته مع الفارق: جبلة بن محمود، محلّ محمد بن بسيل - وبالسند ذاته مع =

وكان أعمى، إلاّ أن هذه الآفة لم تمنعه من الرّحيل إلى المشرق للحج ثمّ السماع بمكة ومصر حتى أصبح يعتمد في رواية الحديث. وأثنى القاضي على سعة هذه الرواية وكذلك على دقّة درايته بالحديث وعلله ورجاله. وهو ما نلمس آثاره في «الملخص» كما سيأتي بيانه بعد قليل. ويرى فيه القاضي أيضاً فقيهاً أصولياً متكلماً ويثني على زهده وتقواه. ٔوكلّ هذا أهله لأن يكون من أصح الناس كتباً وأجودهم ضبطاً وتقييداً رغم آ‌ٔته إذ كان «يضبط كتبه بين يديه ثقات أصحابه»[1].

وكان للقابسي تأثير مزدوج حرص ا لماضي على تحديده فالأول لم يتجاوز معاصريه سواء بتفقيه تلاميذه في الدين ومن بينهم أجلاء مشهورون كأبي عمران الفاسي وأبي القاسم اللبيدي أو بالتدخل في شؤون أهل بلده حتى تطبّق على الجميع حدود الشريعة[2].

والتأثير الثاني تجاوز معاصريه وامتدّ عبر القرون حتى يوم الناس هذا إذ تعلّق بتآليفه وهي عديدة منها ما خاض في الفقه وأحكامه وتطبيقها والعقيدة والذبّ عنها شبه التأويل وغوائل الفتن، بل منها ما انتهى إلى أحمية الحصون[3].

ولكنّ الذي يعنينا هنا من هذه التآليف بصورة خاصة هما كتابان، هذا «الملخص» ثمّ «الرسالة المفصلة لأحوال المتعلّمين وأحكام المعلّمين

---

* الفارق أحمد بن سليمان فقط.

(1) ترتيب المدارك ج 7، ص 93.

(2) انظر في المصدر السابق ج 7، ص 95 إلى ص 97 قصة وقعت في المهدية والمعنّي فيها نصراني ابن أخ لخاصة باديس بن حمّود صاحب القيروان، افتضّ صبية فسمعت العامّة وقتلته. ولمّا أرسل باديس قائداً بعسكر إلى المهدية لاقامة الحدّ على القاتل تدخل القابسي بالدعاء في محراب المسجد معبّراً بذلك على مساندته لمن قتل النصراني. وكان أن مات القائد في حادث قبل أن ينفذ ما أمر به فرعب صاحب القيروان إذ أخبر بدعاء الشيخ أبي الحسن وحاول استرضاءه.

(3) المصدر السابق ج 7، ص 96.

والمتعلّمين»[1] وذلك لأنهما وصلا إلينا في مخطوطين كاملين، واحد لكلّ منهما[2] ثمّ انّهما يشتركان في مقصد التأليف فكلاهما ألف استجابة لرغبة ملحّة للثاني واستجاب القابسي لهذه الرغبة في المعرفة[3] وكذلك تضمن كلاهما الحديث والأثر، الأول لبناء ما يقرّره المؤلف من تعريفات وبيانات وأحكام والثاني لدراسة الحديث المتّصل الاسناد من خلال ٱلموطّإ. ثمّ إنّ الكتابين اشتركا في الصيغة والأسلوب البيانيين فاستهلّ الأول بالتعريفات قبل طرق الموضوع، تعريف الايمان والاسلام والاحسان والاستقامة، وبُدِىءَ الثاني بتعريف البيّن الاتّصال من الحديث الذي اقتصر عليه دون غيره وتعريف الحديث ببيان معناه وعلله وطريقة نقله[4] وقبل الانتقال إلى دراسة فحوى الملخص، لنذكر بأن «الرسالة المفصّلة لأحوال المتعلّمين» حققّت على يدي أحمد الأهواني في كتابه التعليم في رأي القابسي ونشرت في القاهرة في 1945 بالاعتماد على النسخة الفريدة المحفوظة في المكتبة الوطنية بباريس. أما الملخص فقد حقّقه وعلّق عليه محمد بن علوي بن عبّاس المالكي ونشره بجدّة في 1405/ 1985 بالاعتماد على نسخة فريدة محفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنوّرة وهي من أوقاف مكتبة الشهيد علي.

وقد سبق أن اعتنى الشيخ محمد بن علوي بالكتاب فخصّه بحديث مطنب ومفيد هو الذي أعاد نشره في تقديم تحقيقه هذا، وذلك عندما نشر في الدوحة بقطر في 1400 هـ كتابه «أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك». وكذلك اعتنى القدماء بالكتاب. فالقاضي عياض لم يخصّه في ترتيب المدارك

---

(1) في مخطوطة باريس السابقة الذكر ورد العنوان هكذا: أحوال المتعلّمين وأحكام المعلّمين.

(2) بالإضافة إلى مخطوطة باريس نشير هنا إلى مخطوطة المدينة المنوّرة كما سيأتي بيانه في متن نصنا.

(3) انظر الملخّص ص 37 من مقدّمته.

(4) انظر على التوالي مخطوطة باريس ورقة 4 وجهاً وظهراً ثمّ مقدّمة الملخّص ص 37 إلى 41.

بذكر خاص إلّا على هذا الكتاب. وقد حرص في «الغنية»، أي فهرست شيوخه على ذكر من حدّثه به وكذلك على تدقيق لفظ العنوان فنقل عن ابن مكي (501/ 1107) صاحب تثقيف اللسان أنّ النطق هو الملخّص كما سماه مؤلفه وكما هو في أكثر النسخ[1].

ونوّه بالكتاب ابن خلّكان (681/1282) في «وفيات الأعيان» فقال: «وهو على صغر حجمه جيّد في بابه» وهو أيضاً رجع إلى طريقة النطق للعنوان فنقل عن أبي عمرو الدّاني (444/ 1053): «كان شيخنا أبو الحسن ـ يعني القابسي ـ يقـرأ الملخّص ـ بكسر الخاء ـ يجعله فاعلاً، يريد (322) أنه يلخّص المتّصل من حديث مالك (رحمـه الله) وتقديـر الترجمة ما اتّصل من حديث مالك للمستحفظين»[2].

ومنهج القابسي في الملخّص هو اذا يتمثل في الاقتصار على حديث النبي ﷺ ثمّ أثر الصحابة فلم يهتمّ بالاقوال الفقهية لمالك أو لعلماء أهل المدينة، وهي أقوال مبنيّة إمّا على رأي مالك واستنباطه أو عمل أهل المدينة واجماعهم. وقد مرّ بنا رأي للشيخ محمد الشاذلي النيفر يرجّح به سبب اختيار القابسي لرواية ابن القاسم حيث يبدو الحديث فيه «أقوى ما يوجد» بينما تضمّنت رواية ابن زياد الإفريقيّة والقريبة منه من المسائل الفقهية لمالك ما لم تتضمّن غيرها من الروايات[3] ولنذكر أنّ هذه الرواية كغيرها كانت قائمة على تصنيف داخل الكتب، من كتاب الطهارة وكتاب الصلاة... الخ، ثمّ على آخر داخل الكتاب الواحد وقائم على الابواب ثمّ تساق الاحاديث والآثار داخل الباب الواحد مع اسنادها ـ المتّصل وغير المتّصل أيضاً ـ إلى سلسلة رواتها يليها قول مالك حسب مدد ووفرة يختلفان باختلاف الروايات[4].

---

(1) انظر النّص بتحقيق ماهر زهير جرّار، بيروت 1402/ 1982 ص 42 و43.
(2) انظر النّص بتحقيق احسان عبّاس ج 3، 446، ص 320 إلى 322. بيروت 1970.
(3) انظر نصّنا أعلاه عبر حديثنا عن ابن القاسم ثمّ عن ابن زياد.
(4) أما القابسي فقد ذكر في مقدّمة الملخّص ص 37 إلى 41 أنه يقتصر على الحديث وهكذا فقد انصرف عن الأقوال الفقهية لمالك أو لعلماء أهل المدينة.

واقتصر المؤلف أيضاً على الأحاديث التي اتّصل اسنادها، ولعلّ هذا الاقتصار هو سبب تسمية الكتاب بالملخّص هذا وإذا تصفحنا هذه الأسانيد لاحظنا أن سلسلتها أكثر مما تحوي أربعة رواة وأقلّه راويان. وكلّ هذا تابع لطول حياة الراوي، فقد تطول مدّة الرواية عند صحابي أو تابعي - فمالك المولود بين سنتي 90 و97 و/ 708 - 716 والذي يحتمل ابتداء سماعه وروايته في العقد الثاني من القرن الثاني للهجرة يقف عند الطبقة الرابعة من التابعين كالزهري (124/ 741) - ضعف ما تدوم عند آخر. وهكذا تقف على هذه السلسلة مالك عن نافع عن زيد بن عبدالله بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة، زوج النبي ﷺ قال[1]. كما تقف على هذه السلسلة: وهي أقصر من السابقة إذ بها ثلاثة رواة فقط: مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة[2] وقد تقف على سلسلة ذات راويين فقط: مالك عن زيد بن أسلم عن عبدالله بن عمر قال[3]. وكذلك: مالك عن نافع وعبدالله بن دينار وزيد بن أسلم، كلّهم يخبره عن عبدالله بن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال[4] مع الملاحظة أن الحديث مدرج لا تحت: نافع، بل: زيد بن أسلم، لأن الحديث السابق هو عن زيد بن أسلم أيضاً، فجمع القابسيّ له الحديثين وعمّا يسمى بسلسلة الذهب: مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: لا تقف على أقلّ من أربعة وستين حديثاً لا يذكر الاسناد لها إلاّ في المرّة الأولى ثمّ ينتقل إلى الحديث الثاني ويهلّه بحرف عطف وضمير متصل: وبه[5].

وقد رتّب القابسي أسماء رواة الحديث والأثر على حروف المعجم، إلاّ أنه ابتدأ بمن اسمه: محمد، تبرّكاً، وذلك أنه لم يجد بينهم من أسمه:

---

(1) الملخّص ص 295، 262.

(2) المصدر السابق ص 293، 260.

(3) المصدر السابق ص 218، 164.

(4) المصدر السابق ص 218، 165.

(5) المصدر السابق من ص 250، 195 إلى ص 291، 258.

أحمد. ثمّ رجع بعد ذلك إلى باب الألف فساق الأسماء على متابعة الحروف على النسق المعروف في إفريقية «عند أهل بلدنا»[1] ويحدث له ألا يجد إسماً على حرف من حروف الهجاء فيخلي مكانه وينتقل إلى من وجد على الحرف الذي بعده[2].

وقد أحصى محقّق الملخّص من الرواة من اسمه: محمد، فوجد أحد عشر رجلاً رووا كلّهم مائة واثني عشر حديثاً، وأحصى في حرف الألف ستّة رجال رووا كلّهم تسعة وعشرين حديثاً، حتى إذا وصل إلى الحرف الأخير وهو الياء أحصى من الرواة سبعة لهم جميعاً خمسة وثلاثون حديثاً. ولم يهمل من اشتهر بكنيته فقط فأحصى منهم ثلاثة، لهم كلّهم أربعة أحاديث وحتى من لم يسمه مالك ونعته بوصف: الثقة، فقد وقف له على حديثين في موضعين، فيكون مجموع من أحصى المحقّق ثمانين رجلاً قد رووا كلّهم خمسمائة وتسعة عشر حديثاً[2].

هذا وإن اقتصر القابسي على البيّن الاتّصال من مسند الحديث فعدَل عمّا يكون في اتّصاله اشكال، إلاّ أنه ساق أحاديث بدت له محتملة حاول ابّان سياقها بيان الدلالة منها على اتّصالها[3]. ولعلّه يقصد بهذا أمثال حديث أورده باسناد يصل إلى أبي هريرة أنه قال: «لولا يشقّ على أمته لأمرهم بالسّواك مع كلّ صلاة، أو كلّ وضوء» فعلّق عليه هكذا قال أبو الحسن: وهذا لفظ في رفعه إلى النبي ﷺ اشكال ولكن فيه عيسى بن مسكين قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا أن أشقّ(. . .)»[4].

ولكن ما المقصود بالبيّن الاتّصال من مسند الحديث؟ لقد مرّ بنا أنّ للقابسي ميلاً لسياق التعريفات في الرسالة المفصّلة وسيظهر هذا الميل أيضاً

(1) المصدر السابق ص 251.
(2) المصدر السابق ص 23، 26.
(3) المصدر السابق ص 37.
(4) المصدر السابق ص 84، 32.

في «الملخص». يقول في التمهيد لكتابه والذي اعتمدنا عليه لبيان منهجه: «البيّن الاتّصال ما قال فيه (ص 38)، ناقلوه: حدّثنا، أو أخبرنا، أو: أنبأنا، أو: سمعناه منه قراءة عليه، أو: قرأه علينا (...) وكذلك ما قالوا فيه: عن، فهو أيضاً من المتّصل إذا عرف أنّ ناقله أدرك المنقول عنه إدراكاً بيّناً ولم يكن عرف بالتدليس»[1].

ثمّ ما هو غير المتّصل الاسناد من الحديث إن صحّ أنّ الحدّ هو الجامع المانع، كما يقول أصحاب المنطق؟ يقول القابسي: «مثل أن يقول الناقل: بلغني، أو: سمعت أن فلاناً قال كذا، أو: انتهى ذلك إلينا. فهذا ليس في مقام من قال: حدّثني من لم يسمّه» ثمّ يسوق مثالاً على ذلك: ليس من البيّن الاتّصال «قالت عمرة: كان من النبي ﷺ في كذا وكذا، فقالت له عائشة كذا. والبيّن الاتّصال هو أن تقول عائشة رضي الله عنها: أتى النبي ﷺ في كذا فقال فيه كذا»(2).

وبالإضافة إلى صيغة العنعنة هذه، يثير القابسي قضية السابق واللاحق من الرواة للحديث واحتمال اتّصال أحدهما بالآخر حتى يصحّ النقل بينهما، وهي قضية سيخصّص لها الخطيب البغدادي (392/ 1001 ـ 463/ 1071) كتابه الشهير والذي نشر محقّقاً منذ سنوات قليلة فقط، أعني السابق واللاحق. يقول القابسي الذي يمكن اعتباره سابقاً في هذا الميدان الذي كان فيه منظّراً ومطبّقاً معاً: ليس من البيّن الاتّصال من «لا يحتمل اتّصاله كقول عبدالله الصّنابحيّ: إنّ رسول الله ﷺ قال: «اذا توضأ العبد المؤمن(...)» فلم يعرف حذّاق المحدثين لعبدالله هذا صحبة (ص 39) فوقف بعضهم وأطلق آخرون النكير (...) فإذا استيقنوا الصحبة عدوا الحديث موصولاً» ويسوق مثالاً آخر هو أبلغ في الدلالة على صحّة الصحبة التي يجب أن تقوم بين راويي حديث نبوي، ذلك أنه ينبغي حمل قول ابن شهاب: «أنّ عمر بن عبد العزيز أخّر الصلاة يوماً فدخل عليه عروة بن الزبير» محمل المتّصل

(1) المصدر السابق ص 37 و 38.

لاستيقان صحبة ابن شهاب لعروة مع سلامته من التدليس»[1].

ولقد سبق لنا في حديثنا في روايتي ابن القاسم وابن زياد أن تساءلنا مع الشيخ محمد الشاذلي النيفر عن سبب انصراف القابسي عن موطأ مواطنه الذي كانت تحمل إليه الأسئلة الفقهية المختلف فيها من القيروان حتى يبدي وجه الصواب فيها، وذلك بشهادة سحنون وإقباله على رواية ابن القاسم، كما سبق لنا أن سقنا تعليل الشيخ الجليل المتمثّل في رأيه الشخصي وهو أن موطأ ابن القاسم «أقوى ما يوجد» في رواية الحديث.

ومن المفيد أن نقف على رأي المعني بالأمر في هذه القضية. يقول القابسي إنّه أختار هذا الموطأ من رواية سحنون لأنه آثر الروايات بالتقديم. ذلك أنّ الفقيه والمحدّث المصري «مشهور بالاختصاص في صحبة مالك مع طولها وحسن العناية لمتابعته والاقتصار عليه في الأخذ عنه، عرف ذلك الخاصّ والعامّ». ثمّ أنه كان فيه «من الفهم بالعلم والورع في الدين وسلامته من التكثير في النقل عن غير مالك» فكان بهذا قد سلم «من أن تختلط عليه ألفاظ الرواة وأن يخشى أن تتبّدل عليه الأسانيد وإنّما نقل كتاباً مصنّفاً فهو وافر الحظ من السلامة في النقل»[2].

واثر هذه المقاييس التي يمكن اعتبارها موضوعية وقيّمة (الاختصاص في صحبة التلميذ للامام ـ عناية المتابعة ـ الامساك عن الأخذ عن غيره إلاّ قليلاً ـ حسن الرواية وادراك الدراية) يسوق القابسي على طريقة الكثير من علماء الاسلام ومؤرخي أعلامه حججاً يصحّ اعتبارها بالنقلية. وهكذا ينقل رأي أبي القاسم حمزة بن محمد الكناني «إذا اختلف الناس عن مالك فالقول

(1) المصدر السابق ص 38 و 39. ويقول القابسي وأنّه قد عرّج في الملخّص عمّا خرج عن هذا الوصف وينبّه على أنه سيجمع في كتاب آخر ما تقصّى فيه من البحث فوجد حروف ألفاظه مختلفة، وان لم يتغير المعنى من ذلك أو وقف فيه على زيادة في نقل بعضهم على بعض أو على اعتلال لحق الحديث حتى «يبين صواب المصيب من الناقلين عن مالك» المصدر المذكور ص 39.

(2) المصدر السابق ص 40.

ما قال ابن القاسم» ثمّ يأتي التدعيم برأي سحنون فيكتفي بالقول بأنه على نحو ما وصف به هو ابن القاسم. ويظلّ القابسي مع الامام القيرواني فيحرص على التأكيد على أنه تحرّى في نقل ا لرواية فلقد أخذ بها عن طرق أربع وكلّها ترجع إلى سحنون عن ابن القاسم[1].

والحديث عن التحرّي الشديد في نقل الرواية يجرّه إلى التأكيد على قيمة الحديث وبالتالي إلى ايراد جملة من الاحتياطات الواجبة في عمليّة النقل.

فأولاً: ما هو الحديث؟ إن هو إلاّ السنّة حسب تعريف بكر بن العلاء (344/ 955) وهو معدود في كبار المالكية. والسنّة هي الحكمة الواردة في الآية القرآنية ﴿واذكرن ما يتلى في بيوتكنّ من آيات الله والحكمة﴾[2]. ذلك أنّ الله «أمر أزواج النبي ﷺ أن يذكرن للناس ما كان منها في بيوتهنّ ليعلموا ما خفي عنهم منها». فالسنّة إذاً «هي المبيّنة عمّا في كتاب الله»[3]. وهذا يعني أن من شروط نقل الحديث الأخذ على المأمون عن الدين المشهور بحسن العناية والحفظ له ثمّ التحرّي في النقل. وهنا ينقل القابسي حديثاً مشهوراً بصيغ مختلفة: فعن علي بن أبي طالب: «لا تكذبوا عليّ فإنه من كذب عليّ فليلج النار» وعن الزبير «من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار» وأنّ القابسي الخبير برواية الحديث وكذلك بدرايته يقارن هاتين الصيغتين بأخريين وردت فيهما اضافة متعمّداً، ثمّ: تعمّد الأولى عن أبي هريرة والثانية عن أنس بن مالك ويخرج من المقارنة بهذا التعليق على الصيغتين الأوليين: «ولم يذكر في هذين الحديثين: متعمّداً، فمن أجل هذا هاب بعض من سمع الحديث أن يحدّث الناس بما سمع»[4].

ولا يفوت القابسي الاستشهاد على طريقته التحليلية المعروفة فيقدّم

---

(1) المصدر المذكور ص 40 و41.
(2) قرآن: جزء من الآية 34 من سورة الاحزاب (33).
(3) الملخّص ص 45.
(4) المصدر السابق ص 45 و46.

أمثلة عن الهيّابين رواية الحديث: عبد الملك بن ايّاس[1] كان ممّن سمع وسكت. وغيره ممّن سمع وسكت. وابن هرمز (117/ 735) «على امامته بالمدينة وحسن ثناء مالك عليه بسعة العلم ليس تكاد ترى عنه حديثاً واحداً»[2] وكذلك ربيعة بين فرّوخ (132 أو 133 أو 143/ 749 ـ 760) الملقّب بربيعة الرأي قال للزهري (124/ 741) شيخ مالك «أنا إنّما أخبَر الناس برأيي إن شاؤوا أخذوا وإن شاؤوا تركوا وأنت تخبرهم عن رسول الله ﷺ فانظر في ما تخبرهم به»[٢].

أما المكثرون رواية الحديث فهم في نظر القابسي قد تشجعوا في عملهم لمّا وقفوا على حديثي أبي هريرة وأنس بن مالك وفي كليهما اضافة معنى التعمّد التي مرّت بنا منذ قليل. وأما غيرهم الكارهون الإكثار فتعلّقوا بحديثي علي والزبير واتّبعوا قول عمر بن الخطاب: «أقلّوا الحديث عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم» ويحاول القابسي التوفيق بين الفريقين فيرى أنّ «الأمر قد استقرّ وبانت معالمه». وأنّ الإكثار انّما يأتي في غير الواجبات التي يخشى فيها دخول الوهم. والمتكلّف الأكثار لا عذر له فيدخله التكلّف في العامدين[2]. ولا يفوت المؤلف الاستشهاد بقول لمالك ينصح فيه بالاقلال من الحديث وبالتفقه. وينقل كذلك قولاً لشعبة (160/ 776) يعيب فيه كتبة الحديث إذ «هذا الحديث يصدّكم عن ذكر الله وعن الصلاة» وذلك يعني في نظر القابسي هو تكثير الروايات وما يتبعه من اختلاط الحديث الذي يجرّ إلى التقوّل على النبي ﷺ ما لم يقل[3].

وهذا الاشفاق من الاختلاط والتقوّل يؤدي القابسي إلى إثارة قضية أساسية سيوليها كبار المحدّثين بعده أهميّة كبرى في النظر والعمل معاً وهي

---

(1) في تقريب التهذيب (ج 1، ص 517 و1295) لابن حجر العسقلاني عبد الملك بن إياس الشيباني الكوفي الأعور، اعتبره المؤلف ثقة وعدّه من الطبقة السادسة، أي طبقة ابن جريح، فهو قد عاصر صغار التابعين ولم يثبت له لقاء أحد من الصحابة (المصدر ذاته، ص 5 و6).

(2) الملخّص ص 46.

(3) المصدر السابق ص 46 و47.

قضية نقل الحديث باللفظ لا بالمعنى. وذلك أن الرواة يخشون أن يضعوا لفظة مكان أخرى حتى وان رأوا أن المعنى لا يختلف. ويستشهد القابسي بمالك الذي سئل فأبى إلاّ النقل الحرفيّ الأمين. إلاّ أنه بدا له «كأنه سهّل في إصلاح الحرف الذي لا يشك في سقوطه مثل الألف والواو يسقط أحدهما من الهجاء اذا كان الحاقه لا يغيّر معنى[1].

ويصل المؤلف مباشرة إلى قضية اللحن في الحديث فيراه شديداً ويستشهد هنا بالمحدّث النسائي (303/ 915) الذي سئل عن اللحن فأجاب «إن كان شيئاً تقوله العرب وإن كان في غير لغة قريش فلا يغيّر» وذلك أن النبي ﷺ كان يكلّم الناس بلسانهم. لكن «إن كان ما لا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحَن»[2].

ويختم القابسي هذه المقدّمة المفيدة التي أثار فيها جملة من أمهات القضايا التي يخوض فيها عادة كبار المحدّثين ابتداء من القرن الثالث الهجري فيصل إلى قضيّة التأويل الذي يقع فِيهِ الراوي إذا كان قد نسي ألفاظ الحديث فيحدّث عمّا فهم منه غير مستيقن أنّ الالفاظ المستعملة هي التي سمعها. وهذا راجع إلى علم الرواية. وينبغي أن يعضده علم الدّراية حتى لا يتعاطى تأويل الحديث الصحيح النقل واللفظ «ولا يستعمل منصوصه في إباحة ولا حَظْر» إلاّ بعد «مساءلة أهل الفقه والمعرفة بالسنّة والعلم التامّ بسيرة الأيمة» وذلك أن في الحديث ناسخاً ومنسوخاً ينبغي أن يفرّق بينهما كما ينبغي أن يدرك تفسير اللفظ المجمل وتأويل المشكل وإنْ كان له تأويل وتمييز مشكل لا يعلم الناس تأويله»[3].

رأينا من خلال هذا الحديث أنّ علماء القيروان ساهموا بحظ وافر في رواية الموطأ في القرون الثاني والثالث والرابع للهجرة، مباشرة عن مالك أو

(1) المصدر السابق ص 47.
(2) المصدر السابق ص 47 ويذكر القابسي أنه ينقل قول النسائي سماعاً عن أبي الحسن ابن محمد بن هاشم المصري وكان «ممّن امتنع من الانتصاب للحديث».
(3) المصدر السابق ص 47 و48.

عن طريق تلاميذه وخاصّة منهم ابن القاسم. هذا وان لم تشتهر رواية قيروانية واحدة شهرة رواية ابن زياد التونسي وخاصّة رواية يحيى بن يحيى الليثي القرطبي إلاّ أن ملخّص القابسي وإن لم يكن الأول ولا الأخير في بابه فقد رفعته مقدّمته إلى مستوى مؤلفات كبار المحدّثين الذين أثاروا من بعده جملة القضايا التي أثارها وأضافوا إليها عديد القضايا وتعمّقوا في طرقها، ونحن نقصد هنا منهم خاصّة الدارقطني (385/ 995) والخطيب البغدادي ثمّ القاضي عياض. وعلى كلّ فليس من باب نافلة القول أن تعرّض صاحب ترتيب المدارك إلى شرح في اختصار ملخّص أبي الحسن القابسي لمحمد بن أحمد بن أسد بن أبي صفرة التميمي الاندلسي من كبار أصحاب الأصيلي والمتوفي في القيروان بعد القابسي بقليل[1].

هذا لا يعني أنّ تأليف القابسي تسبّب في بعث حركة فكريّة في القيروان على الأقلّ ولأنه ساعد بالتالي على تقوية الاهتمام الخلاق والمتسمي بأدب الحديث[2] ذلك أنّ سحنون صاحب المدوّنة قد سبقه في الزمن وغرس في نفوس القرويين حبّ أدب المسائل مثلما بثّ الحبّ ذاته في أهل الاندلس صاحب «ٱلْعُتْبِيّة» المتوفي في 255/ 869. ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على قائمة شروح «المدوّنة» ومختصراتها وإضافاتها من «النوادر والزيادات» حتى نقتنع باحتلالها المكانة الأولى وبدون منازع في تاريخ التراث الفقهي القيرواني. وستنتشر «المدوّنة» في الأندلس بفضل تلاميذ سحنون الاندلسيين كما ستنتشر رواية يحيى بن يحيى الليثي القرطبي في القيروان حتى لتطغى على بقيّة الروايات إلى يوم الناس هذا[3].

---

(1) ترتيب المدارك ج 8، ص 36.

(2) ولعلّ القابسي من الذين أسهموا في تقوية حركة الحديث في الاندلس. وهذا لا يعني أنه كان له تأثير في كبار من تزعمها من رجال القرن الخامس الهجري أمثال ابن عبد البر والباجي وابن حزم (456/ 1063) وان كان أثر في صاحب شرح في اختصار ملخّص أبي الحسن القابسي المذكور في متن نصنا.

(3) انظر أعلاه حديثنا عن انتشار هذه الرواية في أقطار الغرب الاسلامي خاصّة. ثمّ أنّه لا =

ولمّا أرّخ ابن خلدون (808/ 1406) للحركة الدينية في الغرب الاسلامي فرق بين المدرسة القيروانية الفقهية القائمة على «المدوّنة» وعلى ما كتب بايحائها على يدي ابن أبي زيد القيرواني ثمّ البراذعي (توفي حوالي 400/ 1009) صاحب «تهذيب المدوّنة» ثمّ ابن بشير (443/ 1051) ثمّ ابن محرز (450/ 1058) ثمّ ابن يونس (451/ 1059) وأخيراً اللخمي (478/ 1085) فرّق اذا بين هذه والمدرسة القرطبية الفقهية القائمة على العتبية وشروحها. إلاّ أنه حرص على الجمع بينهما لمّا أراد ابداء حكم تركيبي جَامع عند مذهب مالك فبدا له وقد زخرت بحاره في الأفقين إلى انقراض دولة قرطبة والقيروان(1).

أما القاضي عياض الخبير بالمسائل الفقهية خبرته بقضايا الحديث، عملاً واجتهاداً وتأليفاً، فلم يشأ أن يجمع بين المدرستين بل اقتصر على القيروان ولم ير غير بغداد للجمع فصرّح فِـي ترجمته لأبي الوليد الباجي الاندلسي (474/ 1081) متحدّثاً عن تآليفه: «ولكن أبلغ ما كان فيها في الفقه واتقانه على طريق النظار من البغداديين وحذّاق القرويين والقيام بالمعنى والتأويل»(2) والجدير بالملاحظة أن الباجي وإن أقام في بغداد ثلاث سنوات للتتلمذ على كبار فقهائها المالكية وحتى فقهاء المذاهب السنّية الثلاثة الأخرى فلم يذكر له تتلمذ على علماء القيروان(3).

= بأس من التذكير بأن الملتقيين السابقين المنعقدين في القيروان وفي هذا المركز الاسلامي بالذات خصصا للحديث عن سحنون ثمّ عن ابن أبي زيد القيرواني، صاحب كتاب النوادر والزيادات وغيره من المؤلفات المتأثرة بالمدوّنة.

(1) المقدمة، طبعة بيروت الثالثة 1967، ص 806 و808.

(2) ترتيب المدارك ج 8، ص 119.

(3) انظر كتابنا بالفرنسية مناظرات في أصول الشريعة الاسلامية بين ابن حزم والباجي (تعريب عبد الصبور شاهين ومراجعة محمد عبد الحليم محمود، بيروت، الطبعة الثانية 1994، ص 71، 72 و74. والملاحظ أن الباجي تتلمذ على جدّه. وهو قرطبي أيضاً، قام برحلة إلى المشرق ومرّ بالقيروان حيث حرص على أن يتردّد على ابن أبي زيد القيرواني (المصدر المذكور ص 71 و72) فلعلّ هذا يفسّر ذلك.